



FILE COPY

Distr.
GENERAL

A/CN.9/376/Add.2
6 July 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الدورة السادسة والعشرون

فيينا ، ٥ - ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٣

القانون النموذجي للاشتراء

مجموعة نصوص التعليقات التي أبدتها الحكومات

اليابان

تري اليابان أن مشروع القانون النموذجي للاشتراء سيسهم بنصيب وافر ، عند اعتماده ، في تنسيق وتوحيد القوانين الوطنية للاشتراء ، وسوف ييسر بذلك المعاملات التجارية الدولية . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي أن يصاغ القانون النموذجي بحيث يكون مقبولا لأكبر عدد ممكن من البلدان ، وبما يتفق مع المفاهيم القانونية العامة لتلك البلدان . غير أن النص الحالي للقانون النموذجي يتضمن ، الى جانب بعض الأحكام التي لن يكون من المناسب أن تدرجها اليابان في تشريعها الداخلي - ولا سيما الأحكام الواردة في الفصل الخامس - أحكاما يبدو أن هناك مجالا لتحسينها ، إذا وضعنا في الاعتبار وجود وثيقة دولية وكذلك قوانين وطنية للاشتراء . ونقدم في هذا الصدد الملاحظات التالية .

المادة ٢ مصطلح "انشاءات" ، كما عرفته الفقرة (د) ، يتضمن أحيانا أنواعا متباينة من الخدمات ذاتها . ويبدو أن من الصعب في تلك الحالات التمييز بين الخدمات المرتبطة بالانشاءات والخدمات غير المرتبطة بالانشاءات . ولذلك فقد تكون عبارة "أو بالانشاءات" ، الواردة في منتصف السطر الثالث من الفقرة (أ) ، غير لازمة .

المادة ٦ لا تعارض اليابان في مضمون هذه العادة . غير أنه وفقا للفقرتين (٢) و (٣) الحاليتين لا يسمح للجهة المشتريّة بأن تفرض أية اشتراطات غير تلك المنصوص عليها في الفقرة (٢) تتعلق بأهلية الموردين والمقاولين . ويبدو أن هذا النهج تقييدي على نحو مفرط ، لأنه يمكن أن تكون هناك حالة تريد فيها الجهة المشتريّة

وضع اشتراطات تختلف عن تلك الواردة في الفقرة (٢) بشأن الاهلية ، رهنا بعوامل مثل ماهية ما سيشتري ، وحجم الاشتراء ، وطبيعة الجهة المشترية . ويبدو أن الفكرة الأساسية التي تستند اليها هاتان الفقرتان هي نفس الفكرة المعرب عنها في الفقرة الفرعية (ب) من المادة ٥ (٢) من "الاتفاق بشأن عمليات الاشتراء الحكومية" الذي أعدته الغات ، والتي تنص على ما يلي : "تقتصر أية شروط للمشاركة في اجراءات المناقمة على الشروط الضرورية لضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بالعقد المعني ." لذلك ينبغي أن تصاغ الفقرتان (٢) و (٣) الحاليتان بطريقة تجعل بوسع الجهة المشترية أن تضيف أية اشتراطات أخرى الى الاشتراطات الواردة في الفقرة (٢) ، ما دامت تلك الاشتراطات تتفق مع المبادئ التوجيهية الواردة في "الاتفاق بشأن عمليات الاشتراء الحكومية" المشار اليه أعلاه ، مع ترك الاشتراطات التفصيلية المتعلقة بالاهلية للوائح الاشتراء .

المادة ٩ بموجب القانون الوطني الياباني ، يجوز للجهة المشترية ، عندما تدعو الضرورة لأسباب إدارية ، أن تحظر تقديم العطاءات بواسطة البريد . وليس من الواضح بمقتضى الفقرة (٣) من هذه المادة ما إذا كان يجوز أو لا يجوز للجهة المشترية أن تقصر طريقة الاتصال على وسيلة بعينها ، وذلك برغم أن الفقرة (١) من هذه المادة تخول على ما يبدو للجهة المشترية القيام بذلك .

المادة ١٨ توخيا للوضوح في اجراءات المناقمة المحدودة وفقا لما نص عليه في الفقرة (٣) ، يقترح ، حتى في حالة اتباع اجراءات المناقمة المحدودة ، وجوب نشر طلب بخصوص كل عملية اشتراء مقترحة على النحو المنصوص عليه في الفقرة (١) . وهذا الاقتراح يتوافق أيضا مع المادة ٥ (٤) من اتفاق الغات بشأن المشتريات الحكومية .

المادة ٢٦ تتعارض الفقرة (٣) من هذه المادة مع القانون الوطني الياباني الذي لا يجوز بموجبه للموردين أو المقاولين تعديل عطاءاتهم أو سحبها بعد تقديمها للجهة المشترية . وتستند هذه السياسة العامة الى عدة مبررات منها ضمان المنافسة العادلة ، واستبعاد العطاءات المجحفة ، والتزام الموردين والمقاولين بأن يدرسوا عطاءاتهم بعناية قبل تقديمها وتسريع اجراءات المناقمة ، ونحن نعتقد أن جميع هذه المبررات معقولة تماما . ولذلك ينبغي تعديل المادة ٢٦ (٣) كي تجيز للجهة المشترية تقييد أو حظر أي تعديل للعطاءات أو سحبها بعد تقديمها ، شريطة أن توضح أوجه التقييد أو الحظر في وثائق التماس العطاءات .

المادة ٢٩ قبول الموامل الواردة في الفقرة ٤ (ج) بوصفها معايير للعطاء الفائز قد يعني نقض الغاية المرجوة من القانون النموذجي ومن اجراءات المناقمة المفتوحة ، فمن شأنه أن يجعل عملية تقييم العطاءات غير واضحة بل وغير عادلة .

ومن الأفضل حذف الفقرة ٤ (ج) . وينبغي على الأقل أن تكون قائمة العوامل المبينة في الفقرة ٤ (ج) شاملة لا توضيحية .

المادة ٣٢ فيما يخص الفقرة (٦) ، ينبغي ألا يقصر إرسال الاخطار الى موردين ومقاولين آخرين ، بل ينبغي أن ينشر أيضا توخيا للوضوح . واطافة الى ذلك ، ينبغي ، للسبب ذاته ، أن يوسع نطاق اقتضاء النشر ، ليشمل أساليب الاشتراء الأخرى ، ومن بينها الاشتراء من مصدر واحد . وهذا الاقتراح يتوافق مع المادة ٦ (١) من اتفاق الغات بشأن المشتريات الحكومية .

- - - - -